

هواء في شباك

ذاكرة العراق المحروقة

في كتاب «افواه الزمن» للكاتب ادواردو غاليانو ، والصادر عن دار المدى للثقافة والنشر بترجمة صالح علماني، بضعة أسطر تحت عنوان الذاكرة المحروقة ، حيث قال الكاتب في العام ١٤٩٩ في غرناطة القى الأسقف (فيسينيروس) الى النار الكتب التي تتحدث عن ثمانية قرون من الثقافة الإسلامية في اسبانيا، وفي العام ١٥٦٢ في يوكاتان ارسل الراهب (ديفيدوبيلاند) الى الحارق ثمانية قرون من آداب المايا.

ويستطرد الكاتب ذاكرا العام (٢٠٠٣) عندما بدأت القوات الاميركية احتلالها العراق طوق المتصرون بالديابات والجنود ابار النقط واحتياطيات النفط ووزارة النفط، وكان الجنود بالمقابل ينظرون باتجاه آخر ، عندما افرغت كل المتاحف، وسرقت كتب الواح الطين الشسوي التي تروي اولى الاساطير، واولى القصص واولى الشرائع المكتوبة في العالم.

وبعد ذلك مباشرة، والكلام مايزل للكتاب، احرقت الكتب الورقية، حيث اشعلت مكتبة بغداد الوطنية، وتحول اكثر من نصف مليون كتاب الى رماد، كثير من اول الكتب المطبوعة باللغة العربية ولغات اخرى ماتت هناك.

هذا الذي حدث في حين ان دول اخرى كثيرة طالبت وتطالب بتعويضات عن حرق معارض للسيارات في زمن النظام السابق وغير ذلك من امور يمكن تعويضها وشراء بديل لها ببساطة.

لكننا نضمت عن حرق تاريخنا وراثتنا الكبير، من يعيد الى العراق مكتبة بغداد الوطنية؛ حتى ان دول المسألة واتهمنا دول الجوار ، ماذا سنجنني بهذه التهمة؟ والغريب في الامر ان بعض هذه الدول مازالت تطلب تعويضات.

وهل نصدق نحن ان الهم الاول كان افراغ العراق من محتواه الثقافي والحضاري الممتد الى قرون عديدة ؟ لا اصدق ان عراقيا واحدا، كان وراء حرق ثروة العراق الفكرية في مرحلة الحواسم التي زج فيها الفقراء والبسطاء عنوة، اما المافيات المنتمية الى دول وافكار متعددة فكلت كانت تخطط لالامر قبل وقوع الكارثة.

في هذه المرحلة التي بدا فيها العراق يطرق ابواب المحاكم الدولية ليطالب بالمسؤولين عن التفجيرات الارهابية، سعيا منه الى تحجيم دور هذه الجماعات وتطويق عملياتها، على وزارة الثقافة ان تعيد ترتيب اوراقها لكشف الوثائقين وراء حرق تراث العراق، ولنطرح الصمت جانبا؛ فحتى الان لم نر وزارة يستهويها الصمت مثل هذه الوزارة التي ينبغي عليها العمل من اجل اعادة ترميم بيت العراق الثقافي وان تبحث ججد عن المخطوطات النقيصة حتى وان اضطرت الى شراءها من تلك المجاميع ونحن على يقين ان اعدادا كبيرة من الفناشس لم تزل في العراق ، ومن ثم عليها مفاقة الدول المجاورة لاراجع ما سرقته من تلك الفناشس. ضحك زميلي عبد الرزاق حين قلت له ان الحروب في اكثرها حروب حضارية أي يتم من خلالها استهداف الحضارة، لم يصدق ما اقول بل استنقص بعقلي وقال ان الامر اكثر بعدا من هذا وان حضارة العراق وراثته الفكرى لايعنيان احدا.

ببساطة شديدة لو استخرجنا ما سرق وما احترق سنرى المتحف الوطني ، المكتبة الوطنية ، دار المخطوطات ومرافق فنية وثرائية اخرى . ان اميركا وقبل احتلالها العراق اجرت عدة دراسات عن ثروات العراق، عن طعام العراقيين، واجزم انها كانت تعلم كم مرة يذهب العراقي الى الحمام في اليوم، فهل من المعقول انها تجعل امكان مهمة مثل هذه الاماكن، المطلوب علينا ان نثير هذا الموضوع من جديد علنا نصل على بعض ماسرقت ولنخرس السنة البعض التي تطلب بتعويضات ، واهم مافي الامر اننا بدأننا طريقا ويجب ان ننهيه، ولنبتسم في وجوه البعض كي تسرق لذة انتصارهم الزائف.

عبد الله السكوتي

رئيس الوزراء: بغداد ترحب بأي جهد يضع حداً للتدخلات الاجنبية

بغداد / المدى

ذكر رئيس الوزراء نوري كامل المالكي ان العلاقات مع البلدان العربية تطورت بشكل كبير بعد زوال الكثير من الاشكالات، موضحا ان الاجواء تحمل زيادة في الحضور العربي ببغداد، الا ان البعض ما يزال يتذرع بشبهة الطائفية.
وفي معرض رده على اسئلة الصحفيين عبر نافذة التواصل في الموقع الالكتروني للمركز الوطني للإعلام، وفيما يتعلق بملف العلاقات العراقية السورية قال المالكي: ان الجهود العربية لم تنمر عن شيء ملموس ، موضحا ان بغداد ترحب بأي جهد يهدف الى وضع حد للتدخلات الاجنبية في العراق ، مضيفا، «كنا نتوقع منذ البداية عدم تجاوب الجانب السوري مع الالة والمطالب العراقية، لذلك فإن آمالنا تكاد تكون معدومة بنجاح هذه الجهود لتحقيق

شيء ما».

وحذر رئيس الوزراء من المساعي العربية لنقل القضية من الامم المتحدة الى الجامعة العربية لانها تضيع حقوق العراقيين وتضعها في مناهات، وتابع: «اننا جادون في كل مطالبنا، وسنواصل الطريق الذي اخترناه لتحقيق تطעות ابناء شعبنا». ولخص رئيس الوزراء المطالب «بايقاف نشاط القاعدة وحزب البعث المنطلق من سورية، او الذهاب إلى المجتمع الدولي، او اية وسيلة توقف قتل العراقيين ومحاولة اسقاط العملية السياسية»، كما اشار رئيس الوزراء إلى انه يتابع بشدة ملف الفساد مع هيئة النزاهة، مؤكدا تزويد الهيئة بملفات قديمة مركونة لمفسدين لتفعيلها، وقال «نحن مستمرون بالتصدي لتجاوب الجانب السوري مع الالة والمطالب العراقية، لذلك فإن آمالنا تكاد تكون معدومة بنجاح هذه الجهود لتحقيق

ثانياً،

حميد مجيد موسى: العمال المتقاعدون يعانون وعليـنـا تلبية مطالبهم

بغداد / المدى

دعا سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حميد مجيد موسى الى الاهتمام بشرحة العمال المتقاعدين الذين يبلغ عددهم زهاء ١٥٠,٠٠٠ عامل، واحقاق حقوقهم. وقال موسى مخاطبا مجلس النواب بحسب المركز الاعلامي للحزب الشيوعي العراقي نحن امام إستحقاق الموافقة على الميزانية التكميلية وإقرار الموازنة العامة لسنة ٢٠١٠ ومن ثم قانون التقاعد. وينبغي الا ننسى هذه الشريحة المكونة

ترحيل قانون الأحزاب للدورة البرلمانية المقبلة

بغداد / المدى

أكد النائب عن كتلة الاتحاد الإسلامي الكردستاني سامي الاتروشي ان قانون الأحزاب سيكون من جملة القوانين الخلفية التي سترحل للدورة البرلمانية المقبلة، وأوضح الاتروشي بحسب وكالة (إيپا) امس الجمعة: ان ذلك يعود الى «حساسية القرارات التي يتضمنها القانون، والمتعلقة بتشكيل الأحزاب السياسية وتسجيلها والانتماء إليها ومواردها المالية وحساباتها ورقابة عليها وعلاقتها، وغيرها من تفاصيل خلافية، مشيرا الى ان الكتل السياسية داخل البرلمان لم تتمكن من حسم تفاصيل القانون بسبب الخلافات القائمة بينها من جهة، وانشغال البرلمان بقوانين أخرى وخاصة تعديل قانون الانتخابات البرلمانية والموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٠، بالإضافة إلى انشغال الأحزاب والكتل بالتحضير للانتخابات وتشكيل الائتلافات، وأضاف النائب عن التحالف الكردستاني: لم تبدأ اللجنة المختصة بإجراءات التشريع الأصولية بعرض مشروع القانون للقراء الأولى حتى اليوم ، مبينا ان هيئة رقاسة البرلمان وخشية من ان تلقى فقرات القانون اعتراضات جوهرية من الكتل السياسية تحول دون الاستمرار في تشريعه .

بغداد / المدى

بعد ان وافق مجلس الوزراء على مقترح قانون انتخابات مجلس النواب، واحاله الى البرلمان وادخل بعض التعديلات عليه، والتي نص احداها ، حسب تصريح الناطق الرسمي علي الديباغ، على رفع الحد الأدنى لعمر المرشح لخوض الانتخابات الى ٣٥ سنة، طالب اتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق

بإزالة شرط السن من قانون الانتخابات، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون

عائقا أمام المواطنين الذين هم في

السن القانونية للتصويت، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، لا يمكنهم

الترشح لعضوية البرلمان، وقال إن

المرشحون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة،

لا يمكنهم الترشح لعضوية البرلمان،

وأن شرط السن لا ينبغي أن يكون عائقا

أمام المواطنين الذين هم في السن

القانونية للتصويت، وقال إن المرشحون

الذين تقل أعمارهم عن ٣٥